



المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات
«ملف»

كتب تحت المجهر - ٢

«صفحة القرن» ..

الأهداف واستحقاقات المواجهة

■ قراءة في ٣ كتب من سلسلة «الطريق إلى الاستقلال»

فؤاد محجوب

كاتب وصحفي من أسرة «الحرية»

سلسلة «كراسات ملف»

العدد الخامس والأربعون - ٣١ آذار (مارس) ٢٠٢٢

المحتويات

- ٥ • مقدمة
- ٧ ■ منطلقات الصفقة ومرجعياتها «العقائدية»
- ١٠ ■ تفاصيل الصفقة ومحددات التطبيق
- ١٧ ■ آليات تنفيذ الصفقة على المسار الفلسطيني
- ١٩ ■ الضم .. الطور الأخطر من الاحتلال
- ٢٣ ■ التطيع .. عنوان الصفقة في مسارها الإقليمي
- ٣٢ ■ في دحض الأساطير ومنظومة قلب الحقائق
- ٣٨ ■ مواجهة الصفقة في السياسة والميدان

مقدمة

■ منذ أن طرحت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب «صفقة القرن» كعنوان عام لتسوية الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي، تناولت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هذه «الصفقة» في الكثير من أدبياتها والدراسات الصادرة عنها. ومن ضمن ذلك ثلاثة كتب من تأليف لجنتها المركزية، تندرج في إطار سلسلة «الطريق إلى الاستقلال»، التي يصدرها المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات «ملف»، وتحمل الأرقام ٣٥، ٣٧، و ٣٩ ، وجاءت تحت عناوين؛ «في مواجهة صفقة القرن»، «صفقة القرن في الميزان»، «صفقة القرن في الميدان».

نقرأ في هذه الكتب أنّ إدارة ترامب اکتفت في البداية بالترويج للخطة من خلال تسريب بعض عناصرها الرئيسية المتعلقة بالقدس واللاجئين والمستوطنات. ولم تفصح عن تفاصيلها السياسية إلا بعد حوالي ثلاث سنوات من وصولها إلى السلطة، على أمل وضعها موضع التنفيذ العملي في السنة الأخيرة لولاية ترامب، من منطلق فرضها بالقوة والقسر والإكراه.

كما نقرأ أنّ الشعب الفلسطيني اعتبر أن تاريخ (٢٨/١/٢٠٢٠)، يوم الإعلان الرسمي عن الصفقة، يوماً مفصلياً في مسار قضيته الوطنية، وإعلاناً لمرحلة جديدة، في الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي، يحاول فيها التحالف الأميركي . الإسرائيلي التعامل مع «الصفقة» بوصفها «الخيار السياسي الوحيد المعروض في الساحة الدولية»، وبأنها ستفرض نفسها،

سليماً أم حرباً، عبر ممارسة كل أشكال الضغوط السياسية والاقتصادية وفرض الوقائع الميدانية بقوة البطش الإسرائيلي الدموي، واستخدام قوانين تقوم على مبادئ التمييز العنصري والتطهير العرقي ■

المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات

«ملف»

«صفقة القرن» .. الأهداف واستحقاقات المواجهة

(١)

منطلقات الصفقة ومرجعياتها «العقائدية»

■ تقوم فلسفة الصفقة، أو مرجعيتها العقائدية، على أربعة محددات:

١. إن أرض فلسطين التاريخية هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وإن الوجود البشري الفلسطيني على هذه الأرض، هو وجود طارئ له تطلعات ولكن لهذه التطلعات سقفاً وحدوداً يجب أن لا تمسّ أو تنتقص من الحق التاريخي لليهود. وفي هذا الصدد، عمدت إدارة ترامب إلى تغيير الحقائق وتزييف التاريخ واختلاق رواية إيديولوجية (تستند إلى روايات توراتية خرافية، لا ترى في فلسطين إلا أرضاً لإسرائيل وشعب الله المختار)، تتوافق مع مصالح إسرائيل وتضمن تفوقها الاستراتيجي والعسكري والاقتصادي على عموم المنطقة.

٢. إن أي تسليم من جانب إسرائيل بأي حق من حقوق الفلسطينيين المكفولة بقرارات الشرعية الدولية هو تنازل إسرائيلي.

٣. إن حرب عام ١٩٦٧ كانت حرباً دفاعية، وأن من حق الدول التي تستولي على أراض في حرب دفاعية أن تستحوذ عليها، خلافاً لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة.

٤. إنكار أي دور لقرارات الشرعية الدولية في الوصول إلى التسوية السياسية، والتأكيد بالمقابل على أن التسوية هي نتاج ومحصلة للأمر

الواقع، الذي نشأ على امتداد السنوات الخمسين للاحتلال، كما هو الحال بالنسبة لقضية القدس والجولان السوري المحتل؛ أي الاعتراف بالضم والسيطرة الإسرائيلية على الأرض المحتلة، ومصادرتها لصالح الضم ومشاريع التهويد والاستعمار الاستيطاني.

هذه السياسة، حاولت إدارة ترامب تغليفها بأنها «اعتراف بالحقائق» لتغطي حقيقة سياستها ومضمونها المنحاز بشكل فاقع وكامل لجانب الاحتلال ومشاريعه. متجاهلة كذلك أن الصراع نشأ بقرار دولي بقرار ١٨١، وفي كل الصراعات الدولية هدف التفاوض هو تنفيذ القرارات الدولية، والقانون الدولي هو الحكم الذي يوجّه عمليات التفاوض.

وانطلاقاً مما سبق، لا تفترض «الصفقة» عقد مفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، للوصول إلى تسوية، بل تفترض أن وظيفة المفاوضات أن تجترح الآليات لتطبيق ما يسمى بالأمر الواقع، أي أن الهامش متاح أمام المفاوضات الفلسطيني سيكون ضيقاً جداً، وسيتجاوز القضايا الأساسية، وقد يتيح له، في أفضل الأحوال، تحسين بعض الشروط على الهوامش ليس إلا، في إطار سياسة حفظ ماء الوجه.

قامت سياسة إدارة ترامب تجاه المسألة الفلسطينية، على إعطاء الأولوية للترتيبات الإقليمية، أي على المسار الأميركي - الإسرائيلي - الإقليمي العربي، على أن يتم بالتوازي معها، أو ربما بعدها، الانتقال إلى المسار الفلسطيني، استناداً إلى ما يترتب من إنجازات على المسار الإقليمي: ترتيبات اقتصادية على طريق دمج إسرائيل في المنطقة، وترتيبات أمنية بما ينسجم ويلبي أولويات الاستراتيجية والمصالح الأميركية - الإسرائيلية في الإقليم وفي المنطقة عموماً؛ وكل هذا، وقبله، ترسيم العلاقات بين إسرائيل

وبعض الدول العربية، والخليجية منها ابتداءً.

وعلى النمط الإسرائيلي الذي اعتاد وضع الشروط والإملاءات قبل البدء بأية جولة مفاوضات، فرضت الصفقة على الجانب الفلسطيني شروطاً تدخل في إطار لعبة إلقاء اللوم على الجانب الفلسطيني في «تضييع الفرص»، مع إدراك الولايات المتحدة وإسرائيل أنه لا يمكن لأية قيادة فلسطينية أن تقبل بها:

• ومن بين تلك الشروط أن تمتنع فلسطين عن محاولة الانضمام إلى أية منظمة دولية دون موافقة إسرائيل، وعن «اتخاذ أي إجراء ضد أي مواطن إسرائيلي أو أميركي لدى الإنترنت أو أي نظام قانوني غير إسرائيلي أو أميركي(..)، وأن «توقف على الفور دفع رواتب الشهداء والأسرى والجرحى، وتغيير القوانين المعمول بها بما يتماشى مع قوانين الولايات المتحدة».

• الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، والموافقة على الضم وعلى استمرار الاحتلال لدولة فلسطين، وإنهاء المطالبة بعودة اللاجئين والموافقة على تصفية حقوقهم ■

(٢)

تفاصيل الصفقة ومحددات التطبيق

■ تناول الفصل الثاني من كتاب «صفقة القرن في الميدان»، تفاصيل الخطة الأميركية المطروحة، وذلك بالاستناد إلى ورقة مُعدّة من «دائرة شؤون المفاوضات في م.ت.ف»، (٢٠٢٠/٢/١١)، ومما ورد فيها:

«..إذا فشلت دولة فلسطين في تلبية جميع، أو أي من معايير الأمن في أي وقت، فإن دولة إسرائيل سيكون لها الحق في زيادة حضورها الأمني في جميع أو أجزاء من دولة فلسطين، كنتيجة لتأكيد دولة إسرائيل على تلبية حاجاتها الأمنية المتسعة».

وهذا يعني استمرار الاحتلال الإسرائيلي تحت عنوان احتفاظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية المطلقة على جميع الأراضي غربي نهر الأردن وحتى البحر الأبيض المتوسط. علماً أن من يسيطر على الأمن يسيطر على كل شيء، ومنح إسرائيل الحق في الحكم على الأداء الأمني للسلطة الوطنية الفلسطينية يعني ترسيخ الاحتلال الاستعماري لدولة فلسطين برضا وموافقة فلسطينية.

وأوردت الخطة أن القدس هي «العاصمة الموحدة غير المُقسّمة لدولة إسرائيل». وأنه «سوف تكون العاصمة السيادية لدولة فلسطين في ذلك الجزء من القدس الشرقية الذي يقع شرق وشمال الجدار القائم بما في ذلك كفر عقب، والجزء الشرقي من شعفاط وأبو ديس». علماً أن أبو ديس ليست جزءاً من مدينة القدس، وكفر عقب ومخيم شعفاط هما أصلاً خارج الجدار، وقد توقفت بلدية الاحتلال، «بلدية القدس»، عن التعامل معهما كأحياء في

المدينة منذ زمن طويل.

وقد شرعت الخطة رؤية إسرائيل في تقسيم المسجد الأقصى مكانياً وزمانياً، ودعت إلى تغيير الوضع الراهن بشكل فعلي عندما سمحت في النص «للناس من جميع الأديان بالصلاة في جبل الهيكل/ الحرم الشريف بطريقة تحترم ديانتهم وأوقات صلواتهم وأعيادهم». وهذه الفقرة تتناقض مع التي سبقتها في الخطة، والتي تتحدث عن الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة.

ونقرأ في التفاصيل المعروضة أنّ الخارطة المفاهيمية المرفقة مع الخطة أشارت إلى أن إسرائيل ستحتفظ بالسيادة على شمال البحر الميت والأغوار كجزء من مشروع إسرائيل الكبرى. بالإضافة إلى كل المناطق التي بُنيت عليها المستوطنات ويشمل ذلك القدس الشرقية المحتلة. وهو ما جاء مشفوعاً بموافقة البيت الأبيض ومسؤوليه في أكثر من تصريح وإعلان.

وتتصور الخطة تطبيق السيادة الإسرائيلية على جميع مناطق ونفوذ المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، مع تواصل جغرافي يربط بين معظم هذه المستوطنات، بما يشمل ٩٧٪ من المستوطنين، وأن المستوطنات المعزولة التي تأوي ٣٪ الباقيين ستكون مرتبطة بشبكة مواصلات من الأنفاق والجسور يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي حصراً. وأضافت الخطة أنه تم التوافق على أن تتقرر مساحة المستوطنات والطرق المؤدية إليها نتيجة مفاوضات تجريها لجنة مشتركة إسرائيلية أميركية دون مشاوره أو حضور الجانب الفلسطيني ■

(١.٢)

«الدولة الفلسطينية» في قاموس الصفقة

■ وفي المقابل، فقد وضعت الخارطة المفاهيمية تصوراً لدولة فلسطينية ناقصة السيادة، مقسمة لمناطق عدّة، وتكون مناطق معزولة غير متواصلة جغرافياً، تربطها شبكة مواصلات من خلال الجسور والأنفاق، ويخضع بناؤها للمتطلبات الأمنية الإسرائيلية، مع موازنة جدار الضم والتوسع لينسجم مع الحدود الجديدة. وحسب الخطة، لا تتشارك دولة فلسطين بحدود دولية شرقية مع الأردن، وتبقى السيطرة الأمنية الإسرائيلية على المعابر كافة من ضمنها المعابر مع جمهورية مصر العربية.

وتزعم الخطة أن مساحة الدولة الفلسطينية ستكون مساوية تقريباً للمساحة التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧، وذلك إذا قام الفلسطينيون بتحقيق مختلف الشروط المتعلقة بالأمن ومناهضة التحريض وحسن السلوك حسب الاملاءات الإسرائيلية. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار ضم الغور والمستوطنات، فإن المساحة ستكون أقل من ذلك بكثير، ولن تتجاوز ٥٠٪ من المناطق التي سيجري ضمها من الضفة الغربية، مستثنى منها مشروع «القدس الكبرى». أما المساحات التعويضية فهي أولاً صحراء قاحلة جنوب قطاع غزة وجنوب الخليل، أو عملية «ترانسفير» لأراضي وسكان المثلث في دولة إسرائيل، وحرمانهم من أية حقوق، وتجريدهم من الجنسية الإسرائيلية.

تضع الخطة معايير معينة تعتبرها شرطاً لقيام دولة فلسطينية، وتعتبر أن إسرائيل والولايات المتحدة بالشراكة تقرران ما إذا كانت قد استوفيت هذه

الشروط؛ ومن بينها: دستور يقرّ بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وإدارة مالية شفافة، وإصلاح مناهج التعليم، وتنقيتها من التحريض أو الكراهية أو العدا للجيران أو التشجيع على العنف، وسيطرة السلطة الفلسطينية على جميع أراضيها ونزع السلاح من السكان. والانصياع لكافة المعايير التي حُدّدت لقطاع غزة.

وعندما يتم إنجاز هذه الإجراءات «ستشجع الولايات المتحدة باقي الدول على الترحيب بدولة فلسطين كعضو كامل في المنظمات الدولية»، ولكن دولة فلسطين لا يمكن أن تنضم إلى أية منظمة دولية إذا كانت العضوية تتناقض مع التزاماتها بنزع السلاح، وبالتوقف عن الحرب السياسية والقانونية ضد دولة إسرائيل.

ويعني ذلك عملياً؛ تشكيل دولة فلسطينية مفصّلة وفقاً للمقاييس الإسرائيلية الأميركية حتى في تكوينها الداخلي ومناهجها الدراسية. وإسرائيل والولايات المتحدة هما اللتان تحكمان على مدى استيفائها لهذه المعايير. أي ليس فقط دولة فلسطينية ناقصة السيادة على الأرض، وإنما ناقصة السيادة على حياتها الداخلية أيضاً. وفي المقابل، فإن سيادة إسرائيل مطلقة، ليس على أرضها وشؤونها الداخلية فقط، وإنما أيضاً على جيرانها بحجة الأمن ■

(٢.٢)

الالتفاف على حقوق اللاجئين الفلسطينيين

■ تورد الخطة أن «ينص اتفاق السلام الفلسطيني - الإسرائيلي على إنهاء جميع المطالبات المتعلقة بوضع اللاجئين أو الهجرة»، و«أن لا يكون هناك حق عودة أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل»، وأن «ولاية الأونروا وتعريفها متعدد الأجيال لمن يكون لاجئ بالفعل أدى إلى

تفاقم أزمة اللاجئين». وأنه «لدى توقيع الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني، سيتم إنهاء المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين..(..) وإنهاء الأونروا..(..)» وسيتم إزالة المخيمات وإقامة مساكن دائمة».

وهنا، تمارس الخطة تحايلاً على المجتمع الدولي والتفافاً إسرائيلياً-أميركياً على فعل التشريد القسري الذي مارسته العصابات الصهيونية على شعب فلسطين المستقر في أرضه منذ آلاف السنين، وذلك بمساواتها بين حالة اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجروا بطريقة منهجية من ديارهم بالقوة، أو بارتكاب المجازر الترويعية، أو التهديد باستخدام القوة، وبين حالة اليهود من البلدان العربية التي قامت الحركة الصهيونية بحملة منظمة من أجل إجلائهم وتوطينهم في إسرائيل شبيهة بالحملة التي نظمت من أجل استقطاب المهاجرين من سائر أنحاء العالم إلى إسرائيل، والتي اعتبرت إحدى الركائز الرئيسية للصهيونية. وقد سنت إسرائيل من أجل قوننتها ما سُمي «بقانون العودة» الذي يعطي لكل يهودي حق اكتساب الجنسية الإسرائيلية فور أن تطأ قدميه البلاد.

إن المجتمع الدولي، ممثلاً بالجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، لم يعلن عن حالات لاجئين يهود، على العكس من ذلك، أصدر على ضوء نكبة الشعب الفلسطيني سنة ١٩٤٨ قراراً هاماً جداً للاجئين الفلسطينيين، هو قرار ١٩٤، والذي تنص الفقرة (١١) منه صراحة على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وقراهم الأصلية التي هُجروا منها، باعتبارهم شعباً، وليس مجموعة أفراد متضررين من الحروب مثل حالات كثيرة. (وهذا يردُّ أيضاً على التسمية الصفيقة التي أطلقتها خطة ترامب لدى وصفها للشعب الفلسطيني بالفلسطينيين). ولم يكتفِ قرار الأمم المتحدة المذكور بتأكيد حق العودة، بل تعدى ذلك إلى إيجاد آلية عمل متكاملة لتطبيق هذا

الحق وعودة هؤلاء اللاجئين.

في المقابل، اتخذت إسرائيل إجراءات ساحقة لمصادرة جميع أملاك اللاجئين الفلسطينيين المهجرين ووضعها تحت تصرف الدولة كأملك غائبين. وقد تم بالواقع التصرف بها دونما اعتبار لمصالح مالكيها، وكأن مالكيها لم يعودوا موجودين.

وتدعو الرؤية إلى التخلي عن تعريف اللاجئ وصفته فور إصدارها، وذلك بحجة أن تعريف «الأونروا» للاجئين بما يشمل نسلهم أدى إلى تقادم الأزمة، ولكن هذا هو الأمر الطبيعي الذي يسري على حالات كل اللاجئين من جميع أنحاء العالم. فعندما تعالج مشكلة اللاجئ يشمل هذا العلاج بصورة طبيعية أفراد عائلته، كما نصت عليه الأعراف الدولية. المشكلة في الحالة الفلسطينية، والتي سببها استمرار الاحتلال الإسرائيلي، أن صفة اللجوء استمرت أكثر من سبعين عاماً، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة عدد اللاجئين بفعل النمو الطبيعي.

*. تتخلى الخطة عن حق التعويض كالتزام دولي وتُحيله إلى صندوق ائتماني يتم السعي لجمع الأموال له بصورة طوعية. ويتم توزيع التعويضات ضمن سقف المبلغ الإجمالي للأموال التي يتم جمعها ■

(٣.٢)

الأسرى والمعتقلون رهائن التصنيف الإسرائيلي

■ وتتص الخطة فيما يتعلق بالأسرى على «إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الإداريين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية باستثناء ١- المدانون بالقتل والشروع بالقتل، ٢- المدانون بتهمة التآمر لارتكاب القتل، ٣- المواطنون الإسرائيليون».

* إن المبدأ الأساسي في كل النزاعات هو تحرير الأسرى لدى انتهاء النزاع وتوقيع الاتفاق، وهنا تطبق الخطة هذا المبدأ على الأسرى الإسرائيليين بأيدي المقاومة الفلسطينية. أما بشأن الأسرى الفلسطينيين فهي تستثني منهم الفئات المذكورة آنفاً.

* من المهم الإشارة إلى أن الإدانات المذكورة تمت بفعل محاكمات عسكرية إسرائيلية لا تتوفر فيها الحدود الدنيا من المعايير المتعارف عليها دولياً للمحاكمة العادلة. فضلاً عن كونها خالفت القانون الدولي بإجرائها في دولة إسرائيل وليس في المناطق المحتلة.

* الإدانات لا تميّز في طبيعة ضحاياها بين العسكريين المنخرطين في جيش الاحتلال وبين المدنيين، وهو تمييز مهم من وجهة نظر القانون الدولي.

* أما باقي الأسرى، فلن يتم الإفراج عنهم حتى إعادة الجنود الإسرائيليين أو رفاتهم إلى دولة إسرائيل، وستتم عملية الإفراج ليس فور توقيع اتفاق السلام كما هو معمول به عادة، بل على أكثر من مرحلة.

* تتحكم إسرائيل بعملية الإفراج عن الأسرى بما في ذلك التوقيت. كما ترتكب الخطة مخالفة جوهرية لمبادئ حقوق الإنسان عندما تشترط على كل سجين يفرج عنه التوقيع على تعهد بصيغة أيديولوجية غامضة تتحدث عن تعزيز فرص التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأن يتصرفوا بطريقة تعطي نموذجاً للتعايش، وتتص على أن السجناء الذين ير يرفضون التوقيع سيقون في السجن ■

(٣)

آليات تنفيذ الصفقة على المسار الفلسطيني

■ بدأت إدارة الرئيس ترامب الترويج والتمهيد لصفقتها عبر الإعلان عن الاعتراف بالقدس، عاصمة لدولة إسرائيل (٢٠١٧/١٢/٦)، ونقل سفارة بلاده إليها، لتتبعها مجموعة من القرارات الأخرى، أهمها ما يتصل بشطب ملف اللاجئين وحق العودة؛ واعتبار أنّ المستوطنات لا تتعارض مع القانون الدولي (٢٠١٩/١١/١٨)، ما يعني القبول بها وعدم الاعتراض على نشرها وتوسيعها؛ فضلاً عن قرار تنفيذي آخر يعتبر اليهودية قومية رسمية وليست ديناً فحسب (٢٠١٩/١٢/١١)، وهو ما يساوي الموافقة على قانون يهودية الدولة الإسرائيلي، هذا من دون أن ننسى، ورشة البحرين الاقتصادية (٢٥-٢٦/٦/٢٠١٩)، التي طرح فيها الجانب الاقتصادي من الصفقة. ويضيف الكتاب المذكور أنه في سياق ذلك، تحرك المشروع الأميركي - الإسرائيلي، على مستويين:

(أ) الأول؛ إطار مرجعي تمثل بتفاصيل الخطة التي تقدم بها الرئيس الأميركي، ومضمونها ليس أقل من إعلان حرب استئصال للشعب الفلسطيني، بما تتطوي عليه من أعلى درجات التطهير العرقي.

(ب) والثاني، تنفيذي مباشر، تمثل بلجنة أميركية - إسرائيلية، ترسم خطوط الكيان الفلسطيني، أي ترسم مناطق الضم السيادي لدولة إسرائيل في الغور، وشمال البحر الميت، والحدود الشرقية لإسرائيل، والمستوطنات، والمحميات الطبيعية، والمنطقة الحرام، والقدس الكبرى، الخ.. على نحو تترسم فيه، بالمقابل، «خطوط» وليس «حدود» الكيان الفلسطيني، الذي لا

يملك حدوداً بالمعنى المتعارف عليه في القانون الدولي.

• وأوضح الكتاب أن الكيان الفلسطيني المقصود سيكون . بموجب الصفة . بمثابة أرخبيل متصل الأجزاء، بواسطة مرافق البنية التحتية؛ لكنه غير متواصل المساحة، كيان على أقل من ١٥٪ من مساحة فلسطين التاريخية، وبدون حدود خارجية، بل معابر تحت السيادة الإسرائيلية؛ كيان فاقد السيادة، والعاصمة التاريخية، وحق العودة للاجئين، فضلاً عن كونه منقوص الصلاحيات والسيادة الداخلية، التي تبقى بيد المرجعية العليا لإسرائيل.

وإلى ذلك، كما جاء في الكتاب، فإنّ المشروع الأميركي . الإسرائيلي لا يسعى لفرض أساطير الرواية التوراتية كحقائق مسلم بها فحسب، بل يطالب الفلسطينيين بالتخلي عن روايتهم التاريخية، العلمية بكل المقاييس، في موضوع نشأة الشعوب والأمم، حيث «على أرض فلسطين، ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور، عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيها ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ»، تماماً كما ورد في مطلع «إعلان الاستقلال».

ومن أجل تمرير ذلك، تطالب «الصفة» الفلسطينيين الاعتراف بـ«يهودية الدولة»، وفق قانون «قومية الدولة» الذي ينصّ على حق اليهود وحدهم في تقرير المصير من النهر إلى البحر، بما يعنيه ذلك من أنهم هم الأصلاء المتجذرون في الأرض، بينما الفلسطينيون هم «الدخلاء»؛ العابرون الرُّحْل فاقدو الجذور ومعنومي التاريخ .. الخ» ■

(٤)

الضم .. الطور الأخطر من الاحتلال

■ ورَكَز الكتاب المذكور آنفاً على أن الجديد في استراتيجية الاحتلال، أنه انتقل من احتلال استيطاني لأجزاء من الضفة إلى استعمار استيطاني يقوم مشروعه على ضم ما لا يقل عن ثلث مساحة الضفة، في إطار قيام «دولة إسرائيل الكبرى»، وفي القلب منها بقع متناثرة، تشكل في مجموعها كياناً فلسطينياً يسقف الحكم الذاتي على السكان، دون الأرض، تتبع في كافة الميادين، لدولة الاحتلال.

ونوه إلى أنّ الضم لا يساوي الاحتلال، بل هو أعلى مراحلها وأكثرها خطورة، مشيراً إلى أنّ الشق السياسي للصفحة يتبنى الضم كأحد الأسس الرئيسية للحل. كما كان الضم أحد الأسس الرئيسية لحكومة التحالف اليميني بين الليكود وكاحول - لاغان، في ظل تأكيد من إدارة ترامب على أن واشنطن ستعترف بالضم الإسرائيلي لأجزاء من الضفة الغربية.

وهكذا، أصبح الضم سياسة إسرائيلية رسمية أحدثت هزة في المجتمع الدولي، بحيث انشغل بها مجلس الأمن الدولي، فرفضها بالإجماع ما عدا المندوب الأميركي، ووقف المجتمع الدولي باتجاهه العام إلى جانب شعبنا في رفض الضم.

وهذا التطور وضع مجمل الحالة الفلسطينية أمام واقع جديد، يقول إن اتفاق أوسلو، كما تبنته م.ت.ف مشروعاً سياسياً بديلاً للمشروع الوطني (البرنامج المرهلي) قد فشل وسقط، وحل محله مشروع الضم الإسرائيلي، وأن السلطة الفلسطينية التي تم الترويج لها على أنها نواة الدولة قد سقطت

هي الأخرى، ما يعني واقعاً جديداً من شأنه أن يضع مصير م.ت.ف، ومصير السلطة على بساط البحث والنقاش الوطني الفلسطيني؟ ■

(١-٤)

تداعيات الضم على الاقتصاد الفلسطيني

■ حاولت إدارة ترامب الترويج لرؤيتها من خلال التركيز على المنافع الاقتصادية التي ستجلبها للاقتصاد الفلسطيني. ولكن في الواقع، فإن تطبيق هذه الرؤية سيؤدي إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني من خلال حرمان الفلسطينيين من السيطرة على مفاتيح الإدارة الاقتصادية، وحصارهم في معازل، والسيطرة على المعابر وحركة البضائع والأشخاص.

وكان من اللافت أن ورشة البحرين الاقتصادية (حزيران/ يونيو ٢٠١٩) رصدت ٢٧ مليار دولار لتمويل الخطة الأميركية، جزء كبير منها هو كناية عن قروض، من أجل تحقيق عدة أهداف مزعومة، منها:

مضاعفة الناتج المحلي، خلق مليون فرصة عمل، وخفض البطالة إلى أقل من ١٠٪ والفقر بنسبة ٥٠٪، فيما غض الجانب الأميركي البصر عن أن الناتج المحلي في الظروف الحالية الصعبة تضاعف من ٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١٥,٨ مليار عام ٢٠١٩، علماً أن تقرير الأونكتاد يؤكد خسارة الاقتصاد الفلسطيني ٣٥٪ من الناتج المحلي نتيجة القيود الإسرائيلية، فيما معدل الدخل السنوي للفرد من الناتج المحلي ارتفع من ١٨٠٠ دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٣٣٦٥ دولار عام ٢٠١٩، موزعاً بين ٤٨٠٢ دولاراً بالصفة و١٤١٧ دولاراً بغزة. أما عن خلق مليون فرصة عمل فهو بحاجة إلى السيطرة على المعابر وحرية حركة البضائع والعمال؛ أما عن خفض الفقر بنسبة ٥٠٪ فهو من الأهداف الخيالية التي تحاول الإدارة

الأميركية تقديمها في قالب جذاب لرأس المال العربي والعالمي.

شجعت الخطوات الأميركية الحكومة الإسرائيلية لتمرير أطماعها في تنفيذ مشروع الضم لمنطقة الأغوار، فضلاً عن ضم ما نسبته ٣٠٪ من أراضي الضفة الغربية، بما فيها مستوطنات الضفة الغربية، وبما يشمل البؤر والجيوب الاستيطانية في قلب «الدولة الفلسطينية» العتيدة. وهذا يعني تقطيع التواصل الجغرافي للضفة الغربية ومصادرة الأراضي التي يمكن أن تستوعب الزيادة السكانية الفلسطينية مستقبلاً، فيما يتم الاتصال بين المدن والتجمعات السكانية التي هي أشبه بـ«معازل» مع بعضها عبر شبكة طرق تسيطر عليها سلطات الاحتلال، بدواع أمنية، إضافة إلى التحكم بحركة البضائع والأشخاص من وإلى «الدولة» الفلسطينية.

يذكر أن الاحتلال الإسرائيلي يسيطر على ٤٠٠ ألف دونم في منطقة الأغوار بذريعة استخدامها مناطق عسكرية مغلقة. تشكل هذه المناطق ما نسبته ٥٥,٥٪ من المساحة الكلية للأغوار، كما ويحظر الاحتلال الإسرائيلي على السكان الفلسطينيين في هذه المناطق ممارسة أي نشاط زراعي، أو عمراني، أو أي نشاط آخر.

من المؤكد أن خطة الضم ستؤثر اقتصادياً على أوضاع الفلسطينيين، لأنها تتعلق بالأرض الفلسطينية وما يرتبط بها من موارد، وستكون له العديد من التبعات الاقتصادية والمالية أيضاً، حيث ستتأثر قطاعات شاملة وعديدة بخطة الضم، أهمها مصادرة ٣٠٪ من الأرض في الأغوار، (سلة فلسطين الغذائية). ومن اللافت أن عوائد استغلال المستوطنين للأغوار تصل سنوياً إلى ٦٥٠ - ٧٥٠ مليون دولار، وهذا الرقم أعلى من مجمل الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية سنوياً.

إلى جانب ما سبق، تواصل إسرائيل سيطرتها المتدرجة على مصادر المياه الجوفية وحوض نهر الأردن الذي يعتبر مورداً مائياً هاماً للشعب الفلسطيني. فضلاً عن ذلك، فإن البحر الميت يعتبر معلماً سياحياً ومورداً اقتصادياً وميزة استراتيجية للاستثمار، يحفل بالكثير من المعادن الثمينة، في مقدمتها مخزونات ضخمة من البوتاس والبرومين، وتحصل إسرائيل والأردن معاً على نحو ٤,٢ مليار دولار من المبيعات السنوية لهذه المنتجات، وهو ما يمثل ٦٪ من الإمدادات العالمية من البوتاس و٧٣٪ من إنتاج العالم من البرومين وبحسب تقديرات البنك الدولي، فإن الاقتصاد الفلسطيني بمقدوره أن يضيف ٩١٨ مليون دولار سنوياً، إذا أُتيحت له الفرصة من استغلال المعادن الثمينة في البحر الميت.

تقيم إسرائيل على ٣٧ كم من شواطئ البحر الميت ٣ منتجعات سياحية تدرّ عليها عائدات كبيرة وتحرم الفلسطينيين من القيام بأية استثمارات من أي نوع كان على هذا البحر. إن السياحة في البحر الميت من شأنها أن تدرّ ١٢٦ مليون دولار سنوياً إذا ما تم رفع القيود الإسرائيلية عن تلك المنطقة، وأتيح للفلسطينيين الاستثمار السياحي فيها.

أيضاً هناك مصادر طبيعية أخرى تتمتع بها منطقة الأغوار الفلسطينية حيث وجود مقالع للحجر والرخام وفق تقرير البنك الدولي ٢٠١٣، فإن مساحة الأراضي التي تصلح لاستخدامها كمقالع للحجر والرخام في تلك المنطقة تقدر بنحو ٢١ ألف دونم. وتظهر الإحصاءات الخاصة بصناعة الحجر في فلسطين أن الكسارات الإسرائيلية غير الشرعية التي تعمل في منطقة الأغوار تنتج ما يقارب ١٥,٥ مليون طن تقدر قيمتها بـ ١٠٥ ملايين دولار، فيما تبلغ الخسائر السنوية للفلسطينيين في الأغوار وفق تقديرات متطابقة، بما فيها تقديرات البنك الدولي نحو ٣,٤ مليار دولار سنوياً نتيجة

سيطرة الاحتلال على مصادر الثروة في الأغوار، بما فيها مصادر الثروة في البحر الميت ومنع الفلسطينيين من الوصول الى هذه المصادر .

إن مشروع الضم الإسرائيلي لمنطقة الأغوار وفرض السيادة على المستوطنات المحيطة بمدينة القدس، يحرم الفلسطينيين من استغلال أرضهم ومواردهم الطبيعية ويحرمهم من حق العمل في أراضيهم، ما يشكل انتهاكاً صريحاً لجملة من الحقوق التي يحميها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أهمها: الحق في التنمية، ما يتمثل في عدم السماح للمزارعين الفلسطينيين والمستثمرين أيضاً باستخدام الأرض والعمل فيها والانتفاع منها، وهو العنصر الأساسي للتنمية، وعامل أساسي لضمان التمتع بحقوق الإنسان، بما فيها الحق في العمل للفلسطينيين الذين يعيشون في تلك المنطقة والذين يعتمدون على النشاط الزراعي في الأرض التي يملكونها. وعليه، فإن الضم الإسرائيلي لتلك المنطقة سيؤدي إلى مصادرة الأرض وتقييد أصحابها من الوصول إليها، وسيؤدي إلى عدم قدرة الفلسطينيين على العمل وكسب لقمة عيشهم من أراضيهم الزراعية ■

(٥)

التطبيع .. عنوان الصفقة في مسارها الإقليمي

■ وتدعو الخطة الدول العربية التي لم تحقق بعد «السلام مع دولة إسرائيل» (إلى البدء في تطبيع العلاقات والتفاوض معها على اتفاقات سلام دائمة). وهي بذلك تسعى إلى إيجاد غطاء إقليمي وعربي لتنفيذ الخطة من جانب إسرائيل، بصرف النظر عن رأي الجانب الفلسطيني، فضلاً عن أن ذلك يتناقض مع مبادرة السلام العربية التي تربط التطبيع بإنجاز إسرائيل الانسحاب من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ واستقلال دولة فلسطين وحل

قضية اللاجئين حلاً عادلاً ومتفقاً عليه وفقاً لقرار الأمم المتحدة ١٩٤.

وتدعو الخطة أيضاً الدول العربية بما في ذلك مجلس دول التعاون الخليجي إلى (تشكيل منظمة الأمن والتعاون في الشرق الأوسط) والتي تضم إسرائيل. أي أن فرض الاستسلام لن يكون على الفلسطينيين فحسب، بل على العرب أيضاً، وذلك لضمان هيمنة إسرائيل على المنطقة العربية.

وفي هذا السياق، يوضح كتاب «صفقة القرن في الميدان» أن لصفقة القرن بعدين متلازمين من الصعب الفصل بينهما، وهما: البعد الفلسطيني، والبعد العربي الإقليمي. وهي تتحرك على المستوى الأخير تحت عناوين متعددة، أحدها ومن أشدها خطورة ما يطلق عليه التطبيع، الذي هو الاسم الكودي لاستتباع المنطقة وشعوبها، وخيراتها للتحالف الأميركي - الإسرائيلي، بما يشمل البعد الاقتصادي والمالي والأمني، أي على نحو يعيد صياغة معادلات العلاقات الإقليمية في المنطقة بما يجعل من إسرائيل دولة حليفة في مواجهة ما يسمى الارهاب بتعريفه الأميركي - الإسرائيلي.

ويشير الكتاب إلى أنّ «الصفقة» لا تستهدف الحالة الفلسطينية وحدها، بل وبنفس الدرجة، الوضع في الإقليم العربي ككل، إذ أن اصطفاًف هذا الوضع على نسق مشروع الصفقة المطروح، هو المدخل الأهم لاحتواء الرقم الفلسطيني الصعب.

ومن هذه الزاوية، وعلى خلاف المشاريع السياسية التي انطلقت منذ عملية مدريد - واشنطن (١٩٩١-١٩٩٣)، مروراً بمسلسل اتفاقات أوسلو (١٩٩٣-٢٠٠٠)، وانتهاءً بخطة «خارطة الطريق» (٢٠٠٣)، التي كانت تعتبر أن المسار الثنائي الفلسطيني الإسرائيلي هو الأساس في التسوية، والمسار الإقليمي تابعاً له، أتت «الصفقة» لتلحظ أولوية المسار الإقليمي

بالتوازي مع المسار الثنائي، بل وقد يتقدمه في حال تعثره، ممهداً الطريق لممارسة مزيد من الضغط على المسار الثنائي.

فالتطبيع عنوان رئيس في الصفقة؛ التطبيع ليس بمعناه الدارج، بما هو علاقات عادية متكافئة، أو شبه متكافئة بين دول، بل بواقع ووظيفة تلبية المصالح الاستراتيجية العليا، الأمنية والاقتصادية والسياسية، للولايات المتحدة وإسرائيل. وفي هذا الإطار، وبحجة أولوية مواجهة مخاطر تمدد نفوذ إيران في الإقليم، ومن أجل ضمان استقرار الأنظمة السياسية القائمة، جاءت منطقة الخليج على رأس أجندة الصفقة، في وقت ترتفع في العديد من دولها وتيرة التطبيع الزاحف مع إسرائيل.

ولذلك، فإن الحالة العربية، دولاً وشعوباً، مدعوة لأن تخوض النضال في مواجهة «الصفقة»، باعتبارها تستهدف المنطقة كلها، وتشكل خطراً على الحالة العربية جمعاء، وليس على الشعب الفلسطيني وحده، وهو الأمر الذي يتطلب من القوى الوطنية والقومية والديمقراطية والإسلامية في المنطقة، أن تبلور الأطر والآليات التحالفية والتنسيقية لمجابهة مشروع التحالف الأميركي - الإسرائيلي المتمثل بالصفقة.

أما الموقف العربي الرسمي الذي نصّ على رفض صفقة القرن، كما عبّر عنه البيان الصادر عن اجتماع الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، فإنه لا يعبر حقيقة عن موقف جميع الدول العربية، أو استعدادها للثبات عليه، حيث لم يبخل بعضها في إسداء «نصحها» للفلسطينيين بالتعاطي البراغماتي (!) مع المشروع الأميركي. الإسرائيلي، باعتباره «آلية للتفاوض، وليس سقفاً للحل»؛ أو بزعم «الدخول عليه في اشتباك تفاوضي بغرض تقريبه من الرؤية الفلسطينية، الخ...».

ويعيد كتاب «صفقة القرن في الميدان» أسباب الإجماع العربي الرسمي (الظاهري)، على رفض الصفقة لتضافر عاملين:

• الأول؛ هو الموقف الدولي المتقدم في رفض الصفقة، لأنها تتجاوز على المعايير والقوانين الدولية، وتُحلُّ الرؤية الأميركية بديلاً لها في حل المشاكل على صعيد دولي، (وتمثل ذلك في موقف الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى روسيا والصين، فضلاً عن دول منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الإفريقي؛ وحتى داخل الكونجرس نفسه، حيث وقع ١٠٧ من أعضائه على وثيقة ترفض المشروع).

• والثاني؛ ضغط الشارع العربي في عدد مهم من الدول، الذي عبّر عن رفضه للمشروع الأميركي . الإسرائيلي، ولعملية التطبيع. وطالما أن صفقة القرن تهدد - إلى جانب فلسطين - دول الإقليم وشعوبها، وهذا هو الأساس، فإن القاعدة السياسية لمناهضة الصفقة، قد تتسع باضطراد في المدى الإقليمي، بفعل جدلية العدوان المتمادي والرد الذي يستدعيه ■

(١.٥)

ورشة البحرين.. وعود كوشنر الوهمية

■ يعرض كتاب «صفقة القرن في الميزان» لأبعاد «ورشة البحرين الاقتصادية» التي انعقدت في العاصمة البحرينية، المنامة، يومي ٢٥ و٢٦/٦/٢٠١٩، بدعوة من الثنائي الأميركي جاريد كوشنر، وجيسون غرينبلات، وتحت عنوان كاذب يقول «السلام من أجل الازدهار»!. ومثلت الورشة الشق الاقتصادي للصفقة، متوخية تظهير حجم المكاسب والإيجابيات الاقتصادية والمالية التي ستعود على الفلسطينيين، إن هم انخرطوا في التسوية الأميركية للمنطقة.

ولحظ الكتاب، أنه ليست المرة الأولى التي تدعو فيها الولايات المتحدة إلى مسار اقتصادي مواز للمسار السياسي في طرح رؤيتها لما تسميه حل قضية الشرق الأوسط وتسوية الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي، فمنذ اطلاق مؤتمر مدريد في ٣٠/١٠/١٩٩١، انطلق إلى جانبه (في مطلع العام ١٩٩٢)، مسار آخر أطلقت عليه تسمية «المسار متعدد الأطراف»، وكان جدول أعماله مشابهاً لجدول أعمال ورشة البحرين، حيث تناول جميع القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وما يرتبط بها من ملفات، كالبيئة والمياه والأمن والمراقبة على التسلح.. الخ.

ولكن المشروع الأميركي الجديد، كما أوضح الكتاب، يمنح الأولوية للمسار الاقتصادي كمدخل للمسار السياسي. بينما كانت الترتيبات الإقليمية في مؤتمر مدريد - واشنطن، تعتبر مساراً مساعداً.

وكما بات معروفاً، فإنه لم يقيض للمفاوضات متعددة الأطراف الاستمرار بسبب تعثر أو توقف المسار السياسي. وذلك بعد انهيار المسار السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين خلال فترة حكومة نتنياهو الأولى (١٩٩٦-١٩٩٩)، فتوقف انعقاد القمم الاقتصادية بعد أن كان من المقرر أن تستضيف القاهرة القمة الاقتصادية الثالثة (١٩٩٦)، ودولة قطر القمة الرابعة (١٩٩٧).

وهذا يعني فشل المسار الاقتصادي، كمسار مساعد أو مهد لفتح الطريق أمام المسار السياسي، ما يؤكد أولوية المسار السياسي المتعلق بالأرض والسيادة وسائر الحقوق الوطنية على سواها.

وبالنسبة لورشة البحرين، فقد رسمت أحلاماً وردية للشعب الفلسطيني بكلفة ٥٠ مليار دولار، لكنها تجاهلت تماماً المصير السياسي للشعب

الفلسطيني وقضيته، كما قفزت عن طبيعة الكيان السياسي الفلسطيني الذي ستسفر عنه التسوية الأميركية.

وعلى رغم ما حملته خطة كوشنر الاقتصادية من وعود وإغراءات، فقد قاطع الفلسطينيون، رسمياً وشعبياً، ورشة البحرين في إطار رفضهم لـ «صفقة القرن». وانعكس الموقف الفلسطيني سلباً على الورشة، بحيث شهدت حضوراً عربياً ودولياً باهتاً، كما قاطعتها أطراف أخرى كروسيا والصين، وجنوب إفريقيا. وقد اعترف كوشنر أن تغيّب الفلسطينيين ومقاطعتهم لورشة المنامة، أفشل الحدث وأفرغه من الكثير من مضمونه. وبدوره اعترف جيسون غرينبلات أن لا قيمة للشق الاقتصادي من «الصفقة» دون ربطه بالشق السياسي.

وخطة كوشنر هي سلسلة من الوعود البراقة والوهمية التي تقتصر إلى أي سند واقعي، فهي تتحدث عن نمو الاقتصاد الفلسطيني بنسب تقترب من ١٠٪ خلال السنتين الأوليين، وما بين ٨ و ٨,٥٪ خلال السنوات الثماني اللاحقة. ومثل هذه النسب غير واقعية على الإطلاق، ولم ينجح في تحقيقها خلال نصف القرن الماضي أي اقتصاد رأسمالي مهما كان جامعاً في نهوضه.

كما تتحدث الخطة عن خلق مليون وثلاثمائة ألف فرصة عمل جديدة في الاقتصاد الفلسطيني. ولكن لم تشر إلى كيفية تحقيق هذا الهدف، خصوصاً وأن القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، (والتي تولد عادة فرص عمل دائمة أكثر من غيرها)، لا تحظى إلا باهتمام هامشي في الخطة. وإلقاء نظرة على جدول المساعدات الاستثمارية في بنودها المختلفة، تبين أن ما تم تخصيصه للقطاعات المنتجة يشكل نسبة مئوية بسيطة:

للصناعة ٣٪، وللزراعة ٣٪، وللسكن ٤٪، وللسياحة ٥٪، ولتطوير خدمات الإنترنت ١٠٪؛ بينما يتم تخصيص ١٢٪ لما يسمى بالحوكمة وتحسين أداء المؤسسات الإدارية، و ٢٤٪ تخصص للبنية التحتية وشبكة المواصلات في إطار الجهد الاقتصادي الموجه نحو الخارج. فضلاً عن أنّ فرص العمل في قطاع المواصلات لا تتسم بالديمومة.

وما ينطبق على فرص العمل في قطاع المواصلات، ينطبق أيضاً على تنمية الصادرات التي تهدف الخطة إلى رفع نسبتها إلى ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، من دون أن توضح كيف يمكن تحقيق ذلك في ظل الدعم الشحيح الذي تقترحه الخطة للقطاعات المنتجة للسلع القابلة للتصدير.

لقد طرح كوشنير نماذج من النهوض الاقتصادي العاصف، على غرار تجارب اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وألمانيا والسويد، ولكن من دون تحديد أوجه التشابه بين هذه الدول من جهة، وبين فلسطين من جهة أخرى، (مناطق السلطة الفلسطينية بمساحة لا تزيد عن ٥,٨٦٠ كم^٢، أكثر من ٦٠٪ منها تحت السيطرة المباشرة لجيش الاحتلال، وتنتشر فيها المستوطنات والقواعد العسكرية، ويحظر على الفلسطينيين دخولها أو الاستثمار فيها، بما في ذلك البناء)!

والسؤال الرئيسي الذي لا تُجيب عليه الخطة المقترحة هو كيف سيتم حشد الأموال الضرورية. فمن البديهي أن المستثمرين، سواء كانوا من القطاع الخاص أو العام، لا يمكن أن يستثمروا في اقتصاد معين دون معرفة المعالم الجيوسياسية والقانونية التي تحدد هذا الاقتصاد، ناهيك عن معرفة وإدراك مستقبل الأراضي الفلسطينية، وما هو الكيان الذي سينشأ

في سياق العملية السياسية، أدولة مستقلة ذات سيادة، أم مجرد حكم إداري ذاتي؟.

فمن الطبيعي أن يتساءل مانحو الأموال والمستثمرون عن الحدود الجغرافية التي تقترحها صفقة ترامب لهذا الكيان، الذي تُطلق عليه تسمية «الضفة الغربية وقطاع غزة»، ومدى سيطرته على أرضه وموارده ومقدراته وصلاته بالعالم الخارجي، وبخاصة في ضوء تصريحات الثلاثي الأمريكي «كوشنر، وجرينبلات، وفريدمان» عن شرعية المستوطنات كحقيقة قائمة، وأن العالم ليس بحاجة إلى دولة فلسطينية - يزعم أنها فاشلة - بين الأردن وإسرائيل.

ويبدو هذا الترابط بين السياسي والإقتصادي على نحو شامل في جميع مفاصل هذه الخطة، بما في ذلك على سبيل المثال معالجتها لمسألة المعابر التي تطرح حلولاً تقنية لها متجاهلة المسألة الجوهرية، وهي من الذي سيتمتع بالسيطرة على المعابر، وما هي الشروط الأمنية لإدارتها. والحقيقة أن هذه هي المشكلة التي تعاني منها الخطة بكل مفاصلها، وهي تجاهلها للحقيقة الأبرز التي تلقي بنقلها على الواقع الفلسطيني وهي وجود الاحتلال، وكذلك رفضها الإفصاح عن رؤيتها لطبيعة العلاقة المستقبلية (وفقاً لصفحة ترامب) بين «الضفة الغربية وقطاع غزة» ودولة الاحتلال. بل إن التدقيق في المشاريع التي تركز عليها الخطة توضح أن أحد أهدافها تتمين العلاقات مع اقتصاد دولة الاحتلال المحكومة بأن تكون بعلاقة تبعية دائمة له.

وفيما يتعلق بـ«تمكين الشعب الفلسطيني» يورد كوشنر عبارة جميلة: «إن أعظم مورد لكل أمة هو شعبها»، لذا فإن «مشروع السلام من أجل

الازدهار» سُمِّكَنَ الفلسطينيين من تحقيق أهدافهم وطموحاتهم من خلال أربعة برامج هي: جودة نظام التعليم، وبرامج تنمية القوى العاملة، وإصلاح برامج الرعاية الصحية، وأخيراً تحسين نوعية الحياة للشعب الفلسطيني من خلال تطوير الخدمات البلدية، وإيجاد ساحات عامة جديدة ومنتزهات ومراكز ثقافية وترفيهية. وخطورة هذه البرامج الخادعة أنها محاولة مكشوفة لنزع الوطنية الفلسطينية من صاحب الأرض وإنكار طموحه في الاستقلال والحرية والتخلص من الاحتلال.

وفيما يتعلق ببرنامج تحسين نوعية الحياة للشعب الفلسطيني يطالب كوشنر بتقديم الفنون والموسيقى وإعطاء جوائز مالية للمبدعين ولعاب القوى والرياضة والتطوير الحضري والصحة العامة وتنظيم الرحلات والسفر والتنزه في الهواء الطلق مع الأسر والأصدقاء(!). هو يظن، كما يقول الكتاب المذكور، أن الفلسطينيين يعيشون في الدول الإسكندنافية، ولا يواجهون الاحتلال البشع صباح مساء، ولا تستغرق رحلتهم من القدس إلى رام الله والتي لا تزيد عن ١٣ كم أكثر من ساعتين في أغلب الأحيان؟

من الواضح إذاً، أن هذه الخطة المبهرجة المسماة اقتصادية، فضلاً عن كونها غلاباً من الدسم المغشوش لتبليغنا السم السياسي لصفقة ترامب، إنما تهدف أساساً إلى استدراج دول عربية وإقليمية معينة إلى موقع الانخراط في عملية تطبيق «صفقة القرن»، حتى قبل أن تعلن واشنطن عن المضمون السياسي الكامل لها.

وهذا ينسجم مع الفلسفة العامة لما يسمى بصفقة القرن، فهي ليست خطة للتسوية ما بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بقدر ما هي تصور شامل لإعادة ترتيب الوضع الإقليمي بما ينسجم مع طموح الولايات المتحدة

وإسرائيل لإقامة تحالف يضم إسرائيل وما يسمونه بالدول العربية المعتدلة في مواجهة أخطار مفتعلة. والمكانة التي يحتلها المستقبل الفلسطيني في سياق هذا الترتيب لا تنتظر برأي واشنطن موافقة الفلسطينيين أنفسهم، بل يُراد لها أن تُفرض عليهم بحكم الإجماع الإقليمي ■

(٦)

في دحض الأساطير ومنظومة قلب الحقائق

■ ادّعت الخطة أنه «في حين لم يكن للفلسطينيين أية دولة، فإن لديهم رغبة في حكم أنفسهم وتقرير مصيرهم»، وأن «الرؤية تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من تقرير المصير...»، وأن دولة فلسطين هي «دولة في المستقبل ليست موجودة حالياً، ولن يتم الاعتراف بها من طرف الولايات المتحدة الأميركية إلا إذا تم تنفيذ المعايير الواردة في هذه الرؤية».

• والحال، فإن حقيقة الوجود الوطني لشعب فلسطين على كامل أرض فلسطين التاريخية يعود إلى آلاف السنين، وقد تم الاعتراف بفلسطين من قبل عصبة الأمم ككيان دولي قائم في ذاته، له حكومة خاصة به، تديرها بريطانيا مؤقتاً إلى أن يتمكن شعب البلاد - وفقاً لـ «وثيقة سك الانتداب» لعام ١٩٢٢ - من إدارة شؤونه بنفسه.

• إسرائيل هي التي لم تكن دولة، إلا بعد أن أعلنت قيامها عام ١٩٤٨، ولم يتم الاعتراف بها إلا بشرطين من قبل المجتمع الدولي، لم تستوفهما حتى اللحظة.

• إن دولة فلسطين قائمة بالفعل، حيث اعترفت الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة بفلسطين كدولة غير عضو في قرار ٦٧/١٩، وهي تحوز على اعتراف ١٣٩ دولة من دول العالم.

• حق تقرير المصير ليس طموحاً أو آمالاً، بل هو حق غير قابل للتصرف، معترف به من قبل الأمم المتحدة بقرارات يجرى التصويت إلى جانبها من قبل ١٧٥ دولة من مجموع ١٩٣ دولة كل عام، وهو حق مطلق لكل الشعوب وفقاً لشرعة حقوق الانسان، وهو المبدأ المنشئ لحقوق الإنسان الأخرى جميعاً.

• في حالة النزاعات القومية على الأرض، فإن الحدود الإقليمية لحق كل شعب في تقرير مصيره تتحدد إما بالتوافق فيما بينها، أو بالإرادة الدولية المعبر عنها بقرارات الأمم المتحدة أو القانون الدولي، كما هو الحال في يوغسلافيا السابقة وفي العديد من مناطق أفريقيا، وفي بلدان الاتحاد السوفييتي السابق.. إلخ.

وفي المقابل، فقد نصّت الخطة على شرعية «الحقائق الحالية» وطالبت بالاعتراف بالواقع البديل، أي الحقائق الحالية التي فرضها واقع الاحتلال العسكري. وهذا ينطوي على تناقض، لأن الوقائع التي يُراد الاعتراف بها وتكريسها هي التي تخدم مصلحة إسرائيل. أما الوقائع التي لا تخدمها، فالخطة تدعو إلى تغييرها، بما في ذلك على سبيل المثال إبقاء الجدار في القدس «ليكون حدوداً بين عاصمتي الطرفين» وإزاحته في المناطق الأخرى.

■ **وَدَّعَت الخطة أن إسرائيل «انسحبت من أراض تمت السيطرة عليها في حروب دفاعية، وهو أمر نادر في التاريخ. يجب الإقرار أن إسرائيل انسحبت من ٨٨٪ من الأرض التي احتلتها وسيطرت عليها عام ١٩٦٧».**

• إن هذا تزوير متعمد من قبل إسرائيل وإدارة ترامب، لأن الأراضي

التي انسحبت منها إسرائيل هي أراضي سيناء المصرية، وذلك وفقاً لمعاهدة السلام الإسرائيلية المصرية لعام ١٩٧٩. إن الأمر النادر في التاريخ أن تقوم الولايات المتحدة من خلال هذه الخطة بالاعتراف بضم أراض تم الاستيلاء عليها بالقوة. لقد تم احتلال العديد من الدول من قبل دول أخرى دون أن يتم ضمها أو ضم أجزاء من أرضها.

■ ادّعت الخطة أن «الصراع أصبح قديماً، وأصبحت الحجج واهية، وفشلت الأطراف في تحقيق السلام (وبأنه) يجب على الطرفين تقديم تنازلات كبيرة ومحددة لتحقيق مكاسب أكبر».

• تجاهل هذا البند الكشف عن الطرف المسؤول عن الفشل في تحقيق السلام، وتاريخ الرفض الإسرائيلي لخطط السلام وإفشالها بما فيها تحفظات حكومة أرئيل شارون الـ١٤ على خطة خارطة الطريق، والتي تفرغ النص الأصلي للخارطة من كل مضمون إيجابي، وتُبقي على ما هو ملزم للجانب الفلسطيني من التزامات أمنية وأخرى إصلاحية؛ ثم خطة شارون «الانفصال من جانب واحد»؛ ثم لاءات نتتياهو الـ٧ عام ٢٠٠٩، والتي تتكرر نفسها في هذا الخطة بعد أكثر من عشر سنوات، وهي: لا لوقف الاستيطان، ولا لقدس عربية، ولا لعودة اللاجئين، ولا مرجعيات دولية أو عربية أو حتى أميركية، لا لدولة فلسطينية لا تعترف بيهودية دولة إسرائيل، لا لدولة فلسطينية ذات سيادة، ولا لعقد اتفاقيات خارجية من أجل ضمان «أمن إسرائيل»؛ انتهاءً بوعود نتتياهو وفريق حكومته الاستيطاني بأنه لا دولة فلسطينية في عهده، وغيرها الكثير.

* هذا عدا عن الشروط التعجيزية المُسبقة التي كانت تضعها إسرائيل؛ مثل مساواة الاستيطان الاستعماري بما يُسمى أعمال العنف والتحريض،

والاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وجعل الجانب الفلسطيني يتبنى الرواية الصهيونية، وغيرها.

* كما تجاهل هذا البند الكشف عن التنازلات المؤلمة والتاريخية التي قدمها الجانب الفلسطيني بما في ذلك مجازفته الكبرى بقبول فكرة الحل الوسط المستند إلى حل الدولتين، واعترافه بحق إسرائيل بالوجود وتنازله عن ٧٨٪ من أرضه التاريخية من أجل أن يعيش في دولته بسلام، دون أن يتلقى عرضاً واحداً، لا من الجانب الإسرائيلي ولا من الجانب الأمريكي، يستجيب لهذا الحد الأدنى الذي قبل به رغم ما يلحقه به من ظلم تاريخي. مروراً بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني وإلغاء معظم بنوده، وغيرها، إضافة إلى المرونة التي رافقت جميع جولات التفاوض منذ مدريد وأوسلو وكامب ديفيد وأنابوليس حتى جولة محادثات جون كيري التي انتهت عام ٢٠١٤، بعد أن قوضتها إسرائيل، مثلها مثل غيرها من الجولات السابقة، وذلك بسبب ممارساتها وسياساتها العنصرية على الأرض وفرض سياسة الأمر الواقع وتكرها لتعهداتها.

وعلى سبيل المثال، منذ استئناف الجولة الأخيرة لجون كيري حتى نهايتها ٢٠١٣-٢٠١٤ قامت إسرائيل «بزيادة النشاط الاستيطاني بنسبة ١٢٣٪، فضلاً عن تنفيذ المستوطنين ٥٥٠ اعتداءً ضد الفلسطينيين الأبرياء وممتلكاتهم».

■ وأكدت الخطة أن «هناك أولئك الذين يستفيدون من الوضع الراهن، وبالتالي يسعون لمنع التغيير الذي سيفيد الطرفين».

• هذا بالضبط ما يعنيه استغلال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للوضع الراهن لأكثر من ٢٥ عاماً، وتغذيته بوقائع غير شرعية جديدة

على الأرض جعلت في نهاية المطاف من التسوية النهائية أمراً واقعاً أيضاً، يقبل بالمستوطنات وضمّها، وبجدار الضمّ والتوسع كحدود نهائية، وبضمّ وتهويد القدس واعتبارها عاصمة موحدة، وضمّ الأغوار واستكمال سيطرتها على المناطق المسماة «ج» وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة وحصاره. ذلك تماماً ما يعنيه استغلال إسرائيل لعملية المفاوضات وإفراغها من مضمونها واستخدامها كستار أمام المجتمع الدولي للتستر على انتهاكاتهما على الأرض.

وتتص الخطة فيما يتعلق بالأمم المتحدة على أن (...) هذه الرؤية ليست تلاوة لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وقرارات دولية أخرى بشأن هذا الموضوع، لأن هذه القرارات لم تحل ولن تحل النزاع).

• وإذا كان صحيحاً أن قرارات الأمم المتحدة لا تحل الصراع، فإن هذا يُلقِي جانباً كبيراً من الشك على مشروعية القرار ١٨١، الذي قُدِمَ باعتباره حلاً للصراع اليهودي - العربي، وهو الذي اعتمد كأساس لكل الوقائع التي فرضت منذ ذلك الحين. وبالتالي، إذا كانت قرارات الأمم المتحدة ليست هي الحل المشروع فهذا ينبغي أن يبدأ من القرار الأول في هذا الشأن.

• فضلاً عن أن الاعتراف بدولة إسرائيل كان مبنياً على احترام إسرائيل لميثاق الأمم المتحدة ومشروطاً بتطبيق القرارين الأمميّين ١٨١ و١٩٤ في أسرع وقت، ولكنها لم تستوفهما كما ذكرنا أعلاه.

• وإلى ذلك، ستكون هذه الخطة - في حال تعامل المجتمع الدولي معها - بداية نهاية النظام الدولي وتفكيك منظماته الدولية القائمة على أسس وسيادة القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لصالح قانون القوة والأحادية.

• بانتهاء مليء بالتناقض والخداع، تطلب الخطة من فلسطين كأحد

شروط قيامها بالالتزام بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وسيادة القانون (!). فعندما يتعلق الأمر بدولة فلسطين والتزاماتها داخلياً أو مع محيطها العربي والإقليمي، فإن مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي واجبة الإلتباع، أما عندما يتعلق الأمر بإسرائيل فيمكن استيعاب دولة خارجة عن القانون وضاربة بقرارات الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان بعرض الحائط تحت ذريعة أمنها المزعوم.

• وتتبنى الخطة بشكل كامل مفهوم الأمن الإسرائيلي، والذي هو مفهوم فضفاض وعائم جداً، لا يشمل التهديدات التي تواجهها إسرائيل مما يسمى بالإرهاب الداخلي، أو «المقاومة التي يبديها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال» فحسب، ولا الأخطار العسكرية التي تواجهها إسرائيل من خارج الأراضي المحتلة فحسب، ولكن أيضاً كل تهديد تعتبره إسرائيل خطراً على وجودها «كدولة يهودية»، بما في ذلك ما يسمى بالتهديد الديموغرافي.

وأبرز مثال على ذلك، ما تتضمنه الخطة بشأن ما تسميه «هجرة الفلسطينيين إلى دولة فلسطين»، حيث تعتبر تجاوز سقف معين لعدد السكان الفلسطينيين حتى في دولة فلسطين هو تهديد للأمن الإسرائيلي. وهذا السقف تحدده إسرائيل وحدها دون أي طرف آخر.

يفعل هذا المفهوم الموعوم للأمن يجري كذلك تبرير حاجة إسرائيل المزعومة إلى السيطرة الكاملة على المنطقة غرب نهر الأردن، وعلى المجال الجوي والكهرومغناطيسي والمعابر والحدود والمياه الإقليمية للدولة الفلسطينية المزعومة، «عند التوقيع على اتفاق السلام الفلسطيني - الإسرائيلي ستحافظ دولة إسرائيل على المسؤولية الأمنية العليا لدولة فلسطين»

■ وتنص الخطة فيما يتعلق بالمياه على منح إسرائيل السيادة على غور الأردن والبحر الميت، والذي يحرم الفلسطينيين من حق المشاطأة وما ينص عليه القانون الدولي من التخصيص العادل والعاقل للمياه في المجاري الدولية العابرة للحدود.

* إن ذلك يُجحف بالحق الفلسطيني بالحصة في النهر والتي تُقدر بأكثر من ٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه، عدا عن فقدان المشاطأة في البحر الميت، والذي يُجحف بالحق الفلسطيني في ثروتهم الطبيعية وينافي القرارات الأممية التي تؤكد سيادة الشعب الفلسطيني على مصادره وثرواته الطبيعية. كما تجحف الخطة بمنحها السيادة لإسرائيل فوق المنطقة الحرام في اللطرون بحقوق الفلسطينيين بالمياه، وهي المنطقة الأغنى بالمياه، في الحوض الغربي ■

(٧)

مواجهة الصفقة في السياسة والميدان

■ إذا كان من الصحيح أن «صفقة القرن» ليست أول مشروع يطرح من أجل تصفية القضية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وإذا كان من الصحيح كذلك أن هذا الشعب، وخلال نضاله الطويل والميرير، قد أحبط العديد من المشاريع التصفوية حتى في أعسر الأوقات، لكن يجدر بنا أن ننتبه إلى أن «صفقة القرن» تختلف عن المشاريع السابقة، إذ أنها ليست معروضة على الشعب الفلسطيني ليقبل بها أو يرفضها عبر التفاوض، بل هي مشروع أميركي - إسرائيلي للتنفيذ من جهة واحدة، ووضع الحالة الفلسطينية والعربية والإقليمية أمام أمر واقع جديد.

وحسبما ورد في كتب الجبهة المشار إليها، فإن مستوى رداءة الصفقة

المعرضة يشير إلى أنّ أصحابها تعاطوا مع الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، وكأنه تلقى هزيمة ساحقة، على غرار تلك التي لحقت بألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وما تبع ذلك من اتفاقيات استسلام فرضها معسكر الحلفاء المنتصر، على ألمانيا واليابان.

ولكن الحالة الفلسطينية، كما ترى الجبهة الديمقراطية، لم تهزم بعد وما زالت هي الرقم الصعب المتميز في معادلة الإقليم، وقادرة على تعطيل مشروع الهيمنة عليه والإطاحة بصفقة القرن. ولكن الجبهة أشارت، في الوقت نفسه، إلى أنّ رهان أصحاب الصفقة هو تحقيق مزيد من الاختراق للحالة الرسمية العربية، وتوظيف هذا الاختراق كورقة ضغط على الوضع الفلسطيني، وصولاً إلى هدف إسقاطه في أحضان الحل التصفوي. ومن هنا يمكن تفسير أحد أسباب جعل صفقة القرن تتحرك في إطار مسارين متوازيين؛ على أن يجري توظيف أحدهما (الإقليمي)، للضغط على الآخر (الفلسطيني).

وفي ضوء ذلك، شددت الجبهة على أن التحدي الفعلي الذي تواجهه الحركة الفلسطينية حالياً، هو المسارعة لاستجماع وتفعيل عناصر القوة المباشرة التي تملك، وعدم الاكتفاء (والتغني أحياناً) بإبراز أهمية عناصر القوة الأخرى (الاستراتيجية)، على غرار: الوجود الفلسطيني الراسخ على أرض فلسطين التاريخية + الهوية الوطنية الفلسطينية المتبلورة والمعززة بالرواية التاريخية + الكيان الوطني، أي م.ت.ف بمؤسساتها، بما فيه مؤسسات السلطة الفلسطينية، المدنية والأمنية، والعسكرية، في الضفة والقطاع.. الخ. فعلى أهمية عناصر القوة هذه، فإن «الأكثر أهمية هو كيفية الحفاظ عليها وتعزيز مكانتها، كيلا يتراجع تأثيرها في معادلة الصراع».

وأشارت الجبهة إلى أنه إذا كانت العملية السياسية التفاوضية، منذ مؤتمر مدريد للسلام، قد شهدت خلافات سياسية عميقة حولها بين مختلف القوى الفلسطينية، فإن الوضع قد تغير بعد صفقة القرن، حيث التقت جميع القوى السياسية على قاعدة المعارضة الكاملة للمشروع التصفوي، لكنها لم تتفق بعد على البرنامج البديل، برنامج المواجهة السياسية والعملية المباشرة، وما يترتب عليه من نتائج، لا سيما على مستوى بناء الوحدة الداخلية ■

(١.٧)

الموقف الفلسطيني والخطوات المطلوبة

التقاء جميع القوى السياسية الفلسطينية على معارضة المشروع التصفوي، قدم الحالة الفلسطينية، في لحظة تاريخية نادرة، في موقف فلسطيني وطني موحد، جمع بين موقف القيادة الرسمية وفصائل العمل الوطني وعموم الحالة الشعبية. ولكن هذا الموقف، وإن حقق هدفه في نزع الغطاء السياسي الفلسطيني عن المشروع الأميركي - الإسرائيلي المطروح، وأفضل جانباً مهماً منه، يبقى موقفاً ناقصاً إذا لم ينتقل إلى الأمام بخطوات سياسية وعملية وميدانية لمواجهة المشروع ومخرجاته.

وفي هذا الصدد، أكدت أدبيات الجبهة الديمقراطية على أن الخطاب الرسمي الفلسطيني اتسم بالتردد وكان دون المستوى المطلوب، وخط الأمور بطريقة تعفي أصحابه من مسؤولية الرد المباشر والعمل على مخطط الضم، وأوحى كما لو أننا لم ندخل بعد مرحلة الضم، ما يمكن أن يقود عملياً إلى تعييب الدور الوطني الفلسطيني ويعطله، ويتجاهل أن الضم قادم لا محالة، وبات مجرد قضية تقنية تنتظر اللحظة المناسبة للانقضاض على الأرض الفلسطينية، وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، ووضع العالم

كله تحت أمر واقع جديد.

ورأت الجبهة أنّ الرد العملي على مخطط الضم يتطلب برنامجاً للمجابهة الوطنية الشاملة يقوم على ما يلي:

١- الخروج من إتفاق أوسلو، وبروتوكول باريس الاقتصادي وتطبيق قرارات المجلس المركزي - الدورة ٢٨ (٢٠١٨/١/١٥) والمجلس الوطني - الدورة ٢٣ (٢٠١٨/١/١٨)، بإعادة تحديد العلاقة مع إسرائيل من كونها شريكاً مزعوماً في عملية سياسية، نفقت منذ كامب ديفيد الثانية (تموز/ يوليو ٢٠٠٠)، إلى كونها دولة معادية تحتل أرضنا، وتعطل تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي تكفل لشعبنا حقوقه الوطنية كاملة في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني.

٢- مدّ الولاية القانونية لدولة فلسطين وسيادتها على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران (يونيو) ٦٧، ما يضعنا في حالة تصادم مع دولة الاحتلال، الأمر الذي يفتح الباب لتدويل الصراع عبر نقله، مرة أخرى، إلى الأمم المتحدة حيث تستظل قضيتنا وحقوقنا الوطنية برزمة واسعة من قرارات مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة القرار ٦٧/١٩ الذي يعترف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس على حدود ٤ حزيران (يونيو) ٦٧، عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بموجب القرار ١٩٤ الذي يكفل حق العودة للاجئين إلى الأراضي التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨. وكذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦ الذي أدان الاستيطان ودعا إلى تفكيكه، في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي القلب منها مدينة القدس.

٣- على الصعيد الوطني الداخلي، نقف أمام واجب صون موقع م.ت.ف، وإخراجه من دائرة التهميش، كما علينا أن نعزز دور السلطة

الفلسطينية كمكسب وطني فلسطيني من خلال تعديل وظائفها ودورها في خدمة المجتمع الفلسطيني، وتوفير عناصر صموده وعناصر استحقاقات حوض معركة الاستقلال ضد الاحتلال والضم والاستعمار الاستيطاني.

٤- إعادة الاعتبار للبعد الإقليمي والعربي للقضية الوطنية الفلسطينية، بحيث تقوم هذه العلاقات على برامج وقواسم ومساحات نضال مشتركة، على قاعدة الالتزامات المتبادلة، بحيث تتسع مساحات المقاومة العربية بكل أشكالها السياسية والشعبية والاقتصادية والثقافية، لسياسات الهيمنة الأميركية والعنوانية الصهيونية.

وبعد طرح تفاصيل الصفقة، شددت الأدبيات السياسية للجبهة الديمقراطية، ومنها بيان صادر عن مكتبها السياسي بتاريخ (٢٠٢٠/٢/٢٨)، على بعض الأولويات التي تتطلبها المواجهة السياسية لصفقة القرن، ومنها:

١- تنفيذ اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، ما تقرر سياسياً في الدورة الأخيرة (الـ ٢٣) للمجلس الوطني:

أ) انتهاء المرحلة الانتقالية التي نصّت عليها اتفاقات أوسلو، بما انطوت عليه من التزامات؛

ب) تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود ٤ حزيران (يونيو) ٦٧، وإلغاء قرار ضم القدس الشرقية، ووقف الاستيطان؛

ج) إعلان بسط سيادة دولة فلسطين على كامل أراضيها المحتلة عام ٦٧، بعاصمتها القدس.

٢- استعادة صيغة الحكومة الفلسطينية الواحدة، مع التدرج بتوحيد الوزارات والإدارات بجدول زمنية واقعية، وصولاً إلى توحيدها الكامل، مع

مراعاة ضرورة الفصل ما بين الأجهزة المعنية بالمهام الأمنية الخاصة بالمجتمع، التي تعود مسؤوليتها إلى الحكومة وحدها؛ وبين أذرع العمل المقاوم التي تشكل غرفة العمليات المشتركة مرجعيتها.

٣- توسيع عضوية المجلسين الوطني والمركزي، بما يشمل جميع القوى الفلسطينية من دون استثناء، وانتخاب لجنة تنفيذية ذات تمثيل شامل. وبهذا تتحول أطر المنظمة إلى أطر صالحة لإدارة حوار وطني شامل في جميع القضايا المتعلقة بالشأن الفلسطيني العام: بدءاً من استراتيجية المقاومة، مروراً بالتبويل، والانتخابات، وغيرها من القضايا، وانتهاءً بتوحيد الرؤى، وتنسيق البرامج وتكامل الجهود بين جميع مكونات الحركة الوطنية في كافة مناطق عملها (٤٨، ٦٧، شتات)، تحت مظلة م.ت.ف.

٤- وقف التنسيق الأمني فوراً مع إسرائيل، في القضايا المتعلقة بملف مقاومة الاحتلال + الخروج المتدرج من بروتوكول باريس الاقتصادي، مع إيجاد البدائل التي تلي الحد الأدنى من احتياجات المجتمع، لا سيما شرائحه الكادحة.

٥. مواصلة النضال لإصلاح أوضاع م.ت.ف ومؤسساتها على أسس ائتلافية ديمقراطية، بما في ذلك إعادة الاعتبار للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة إحياء مؤسساتها التي أحييت صلاحياتها إلى وزارات السلطة الفلسطينية، ووقف ابتداء هيئات تحت مسميات مختلفة، مع التأكيد أن القيادة الفلسطينية، كما قررها الحوار الوطني في القاهرة في ٥ آذار/ مارس ٢٠٠٥، هي «هيئة تفعيل وتطوير م.ت.ف»، وتضم اللجنة التنفيذية، والأمناء العاميين، ورئيس المجلس الوطني، وشخصيات وطنية مستقلة ويرأسها رئيس اللجنة التنفيذية.

وفي كتاب «في مواجهة صفقة القرن» حددت الجبهة الديمقراطية بعض

النقاط والقضايا الرئيسية التي كان على القيادة الرسمية أن تقوم بها، وفوتت جراء ذلك على شعبنا فرصة البناء على وحدة موقفه وقواه كافة، في رفض المشروع الأمريكي- الإسرائيلي، وذلك حين عطلت تنفيذ قرارات الإجماع والتوافق الوطني، في المجلس المركزي الفلسطيني والمجلس الوطني، ولجأت إلى سياسة المناورة عبر إحالة القرارات إلى لجان الدراسة في حلقة مفرغة، انتهت إلى الانقلاب على هذه القرارات، وعلى الإجماع الوطني، بالعودة إلى بقايا أوسلو، عبر ما بات يسمى «رؤية الرئيس»، التي أطلقت في خطابه أمام مجلس الأمن في ٢٠/٢/٢٠١٨.

وأضاف الكتاب أن التيار الانقسامى، لدى الطرفين فتح وحماس، والذي بنى لنفسه وراكم الكثير من المصالح الخاصة، خلال سنوات الانقسام، مازال هو صاحب النفوذ الأقوى، ويعمل على تمكين أوضاع سلطته ونفوذه في كلا الجانبين، مراناً على تطورات محلية وإقليمية، يرى كل منهما أنها سوف تصب لصالح مشروعه السياسي الخاص، على حساب المشروع الوطني الفلسطيني.

ولاحظت الجبهة أن عدة عوامل مازالت تعيق استنهاض كل عناصر القوة في الحالة الشعبىة، وإطلاق مقاومة شعبية شاملة، ومن أهمها:

أ) سياسة المراوغة والمراوحة في المكان، التي تتبعها القيادة الرسمية، وتمسكها ببقايا أوسلو، ورهانها على استئناف المفاوضات الثنائية تحت سقفه، وتعطيلها قرارات الإجماع والتوافق الوطني في المجلسين المركزي والوطني، في إعادة تحديد العلاقة مع دولة الاحتلال، سياسياً، وأمنياً، واقتصادياً.

ب) التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، الذي يشكل عائقاً كبيراً وخطيراً أمام استنهاض كل عناصر القوة في الحركة الجماهيرية،

خاصة وأنه ينظر إليه من صف عريض من الرأي العام نظرة تشكيك.

ت) حالة الانقسام بين حركتي فتح وحماس، وإمعان الطرفين في تعطيل تفاهمات إنهاء الانقسام، إضافة إلى حالة التردد لدى باقي الأطراف والقوى السياسية، وفي المقدمة منها تلك التي تعكس رأي وموقف أوسع الاتجاهات اليسارية والديمقراطية، وعدم تجاوزها طرفي الانقسام، وتقديم البدائل الضرورية، لاستنهاض كل عناصر القوة في الحالة الجماهيرية.

وتوقف بيان صادر عن المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية في أواسط كانون الثاني (يناير) ٢٠١٩، طويلاً أمام واقع المؤسسة الوطنية، والعلاقات الوطنية في الحالة الفلسطينية، وخلص إلى أن قرارات المجلس المركزي في دورة ٢٠١٨/١/١٥، والمجلس الوطني في دورته الـ ٢٣ (٢٠١٨/٤/٣٠)، نجحت في بلورة الرد الوطني على صفقة ترامب (صفقة العصر)، وشكلت أساساً من أجل فاتحة لمرحلة سياسية جديدة، من شأنها أن تقلب صفحة أوسلو، وأن تعيد توحيد الحالة الوطنية، من بوابة تعزيز الوحدة الميدانية، وصولاً إلى إنهاء الانقسام، وإعادة بناء المؤسسة الوطنية على أسس ديمقراطية، بالانتخابات الشاملة بنظام التمثيل النسبي الكامل.

وهنا أكد المكتب السياسي للجبهة على أن البيروقراطية العليا، في السلطة، وفي م.ت.ف، انتقلت في تحولاتها إلى شريحة اجتماعية ترتبط مصالحها في إدامة الوضع القائم، وعدم تغييره؛ لذلك تجد نفسها ممعنة في ممارسة سياسة الانقلابات والهيمنة، بما في ذلك التسلط على الصندوق القومي الفلسطيني، وتحويله أداة في محاولاتها فرض سياساتها على الآخرين، أو تصفية حساباتها مع القوى اليسارية والديمقراطية والوطنية الليبرالية المعارضة لسياسات أوسلو، ولسياسات المراوحة في المكان، وحرمانها من حقوقها المالية، على غرار قرارها بشأن الجبهتين الديمقراطية

والشعبية، محكومة بوهم، أن ضغوطها المالية قد ترغم الجبهتين على التراجع عن سياساتهما الوطنية، أو في الحد الأدنى تلجم دورهما وتضعفه.

وفي السياق نفسه رأى المكتب السياسي، أن الانقسام أسهم، هو الآخر، في إفساد الحياة السياسية في الحالة الفلسطينية، وعزز الروح القبلية والعشائرية والزبائنية، والتملق والنفاق السياسي، وأفسح في المجال لاصطفافات فئوية، ألحقت الضرر بالحالة الوطنية، وأغرقتها في صراعات جانبية، وأفسحت في المجال للتدخلات الخارجية في الحالة الوطنية، وشوّهت شعارات النضال الوطني، وحطّت من قدر المناضلين، وأضعفت الحركة الشعبية، وزجت بها في مآزق وأنفاق مظلمة، في خدمة المصالح الطبقية والاجتماعية للفئات البيروقراطية المهيمنة، لدى طرفي الانقسام.

ودعا المكتب السياسي إلى:

١- إلتزام المفاوض الفلسطيني بقرارات المجلسين الوطني والمركزي التي قضت بإنهاء العمل باتفاق أوسلو، وتعليق الاعتراف بدولة الاحتلال، ووقف التنسيق الأمني مع جيش الاحتلال، وفك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، وسحب اليد العاملة من المشاريع الإسرائيلية، واسترداد سجل السكان، والأراضي من الإدارة المدنية للاحتلال، ووقف التداول بالشيكل الإسرائيلي.

هذه القرارات رسّمت استراتيجية فلسطينية جديدة وبديلة للمفاوضات الميته في إطار مسار سياسي عقيم، وعنوانها العريض: «الخروج من اتفاقية أوسلو، لصالح استعادة البرنامج الوطني». ورسّمت دورة المجلس الوطني الآليات والقرارات، التي من خلالها نستطيع أن نغادر أوسلو، ونعتمد الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية الجديدة، وهي:

إعلان انتهاء العمل بالمرحلة الانتقالية، وإنهاء الالتزامات التي ترتبت

عليها؛ تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل ما لم تعترف إسرائيل بالدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس على حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ وقف التنسيق الأمني؛ فك الارتباط ببيروتوكول باريس الذي هو الوجه الآخر المتم اقتصاديا لاتفاقيات أوسلو؛ مساندة حملة المقاطعة (BDS) على مستوى عالمي؛ ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة، أي المقاطعة الاقتصادية المتدرجة تصاعداً، لإسرائيل.

٢- استعادة البرنامج الوطني، من خلال استنهاض الانتفاضة وكل أشكال المقاومة الشعبية، على طريق التحول إلى انتفاضة شاملة وعصيان وطني، إلى أن يحمل الاحتلال عصاه ومعه الاستيطان ويرحل عن بلادنا بلا عودة.

٣- نقل القضية إلى الأمم المتحدة، بموجب قرارات الشرعية ذات الصلة والدعوة لمؤتمر دولي بسقف زمني محدد، وقرارات ملزمة تكفل لشعب فلسطين حقه في تقرير المصير على أرضه، وقيام دولته الوطنية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨.

٤- في السياق نفسه تطوير العلاقة الكفاحية بين جانبي الوطن الفلسطيني (٦٧+٤٨) عبر إيجاد صيغة مناسبة ترفع من مستويات التنسيق، وتوحيد النضالات، أخذاً في الاعتبار الخصوصيات السياسية والقانونية لكل جانب.

٥- إعادة بناء م.ت.ف على أسس ائتلافية، وعلى قواعد الشراكة الوطنية وتصويب العلاقات بين فصائلها، وإنهاء سياسة التفرّد والاستفراد، بحيث تصبح إطاراً جامعاً لكل مكونات الشعب الفلسطيني وقواه السياسية والمجتمعية.

٦- رسم سياسة خارجية عربية، ودولية، تخدم المنحى الكفاحي لشعب فلسطين، وعلى قاعدة الجمع بين كل الأساليب التي تخدم القضية الوطنية، وتنزح الشرعية عن الاحتلال، وتعزل دولة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني باعتبارها دولة تمييز عنصري، وإخراجها من عضوية المجتمع الدولي.

وعلى ذلك، فلقد اتخذ الجانب الفلسطيني؛ شعباً وقيادة، الموقف الصحيح برفضه كل ما جاء في الخطة المنشورة، التي تعتبر امتداداً لوعد بلفور ووليده «قانون القومية» العنصري، وتعني الاعتراف بالاحتلال والقبول باستمراره، بدءاً من انتقاص السيادة الفلسطينية، ومروراً بضم القدس والأغوار والمستوطنات، وترسيم نظام الفصل العنصري، وانتهاءً برفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها قسراً.

إن معايير ومحددات السلام واضحة للقاصي والداني، ويدركها المجتمع الدولي إدراكاً تاماً، فإمّا نظام الفصل العنصري «الأبارتهيد» في العصر الحديث، أو سلام حقيقي يستند إلى القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية باعتبارها الأسس والمرجعية لأي حل سياسي عادل وشامل لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وضمان حقوق اللاجئين، وعقد مؤتمر دولي متعدد الأطراف يضمن جلاء الاحتلال إلى الأبد، وتجسيد السيادة الكاملة على دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية ■

٢٠٢٢/٢/١٥

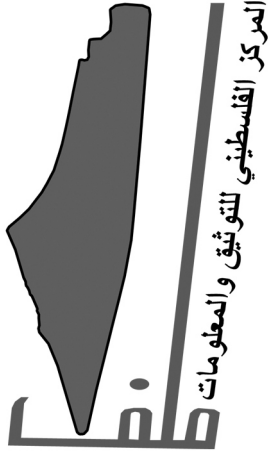
إصدارات سلسلة «كراسات ملف»

- ١- قراءات في مشروع دستور دولة فلسطين
- ٢- جدار الضم والفصل العنصري
- ٣- الظل والصدى.. قراءة في وثيقة جنيف - البحر الميت
- ٤- قراءة في الحكومات الفلسطينية
- ٥- اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة
- ٦- فلسطين في الأمم المتحدة.. ٢٩/١١/٢٠١٢
- ٧- المشروع الفلسطيني - العربي إلى مجلس الأمن.. ٢٩/١٢/٢٠١٤
- ٨- في حال الدولة المدينة
- ٩- الأونروا : وكالة للإغاثة والتشغيل.. أم وكالة تنمية إقليمية للموامة والتوطين
- ١٠- الإنتفاضة الثانية.. والبنديقية
- ١١- الإستيطان في قرارات مجلس الأمن
- ١٢- القضية الوطنية في زمن الإضطراب الإقليمي..
- ١٣- أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية (موضوعات)

- ١٤- في وهج إنتفاضة القدس والأقصى.. المفاوضات، الإنقسام، حال الديمقراطية الفلسطينية
- ١٥- في ذكراه المئوية.. وعد بلفور في مدار سايكس _ بيكو
- ١٦- إتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد) ..
برنامج العمل الوطني والاجتماعي
- ١٧- نايف حواتمة.. قضايا وحوارات فكرية وسياسية
- ١٨- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان والسياسات الرسمية
- ١٩- كي نستعيد عناصر القوة الفلسطينية
- ٢٠- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين / المؤتمر الوطني العام السابع
٢٠١٨ التقرير السياسي
- ٢١- في مواجهة صفقة القرن..
- ٢٢ - الحوار الفلسطيني في موسكو
- ٢٣ - في المسار التفاوضي الفلسطيني - الإسرائيلي
- ٢٤ - ٨ آذار.. يوم المرأة العالمي
- ٢٥ - ٤ مساهمات في الوضع الفلسطيني الراهن..
- ٢٦ - برنامج العمل الوطني والاجتماعي/ إقليم سوريا
- ٢٧- ورشة المنامة والمقدمات الاقتصادية لصفقة القرن.. أوصلو نموذجاً!

- ٢٨ - التعليم وفرص العمل للشباب الفلسطيني في لبنان
[مشكلات وهموم وتوصيات وحلول]
- ٢٩ - برنامج العمل الوطني والاجتماعي والنقابي في لبنان
- ٣٠ - في الإشتراكية العلمية، الدولة المدنية،
القوى الإجتماعية المحركة للثورة
- ٣١ - في الإنتخابات الإسرائيلية المأزومة
- ٣٢ - اللاجئون الفلسطينيون في لبنان وسوريا واستهداف حق العودة
- ٣٣ - في مواجهة مشروع الضم، موضوعات في النظام السياسي الفلسطيني
- ٣٤ - الأونروا في لبنان وتجربة التعليم عند بعد في زمن كورونا
- ٣٥ - إجتماع الأمناء العامين / رام الله + بيروت ٢٠٢٠/٩/٣
- ٣٦ - وكالة الغوث.. عام استمرار الازمات المالية والاقتصادية..
- ٣٧ - في تطورات المشهد السياسي الإسرائيلي.
- ٣٨ - «معركة القدس» ٤/١٣ - ٢١/٥/٢٠٢١.
- ٣٩ - كتب تحت المجهر - ١.
- ٤٠ - قراءات قانونية - ١.
- ٤١ - مبادرة مقدمة من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى جميع القوى
الوطنية الفلسطينية «من أجل إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة»

- ٤٢- العمل الشعبي التحرري في حقول الاجتماع.
- ٤٣- المجلس المركزي الفلسطيني - الدورة ٣١ (٢-١)، ٦-٨/٢/٢٠٢٢.
- ٤٤- المجلس المركزي الفلسطيني - الدورة ٣١ (٢-٢)، ٦-٨/٢/٢٠٢٢.
- ٤٥- «صفقة القرن».. الأهداف واستحقاقات المواجهة.



السعر: 5 دولار أو ما يعادلها .